

من تركه فالإيجاب يدل على كمال العناية بوجود المأمور به  
وكمال العناية بوجود المأمور به يدل على كمال احسنه وكمال  
الحسن ان يكون حسنا محيي في نفسه ومولا يقبل سقوط التكليف  
وكونه عبادة بوجوب ذلك أيضا شارة الي الحسن المحي فيهم  
بأنه انما اتيان بالمأمور به وأما اختراجه في الاول لفظ يقضي  
وفي الثاني يجب لان المحي الاول مقتضى الامر والثاني موجب  
الامر والفرق بينهما الخي على اهل التعبد فقال الشافعي رحمه  
الامر بالمحبة بوجوب صفة حسنا وان لا يكون للسزوع الاذي  
والاجور ظهر غير المعذور اذ لم تفت المحبة والمالم يحاطب  
العذر وبالجملة فاذا ادى الظاهر لم ينقص بالجملة فلنا ما  
كان الواجب فضلا للظواهر لا المحبة على ان الاصل هو الظاهر  
لكننا نرى اقامة المحبة مقامه في الوقت فصارت مفردة  
له لاننا نرى ولا فرق في هذا بين المعذور وغيره لمومنا سعا  
لكن سقط المحبة عنه فخصته فاذا ادى بالعمية صار كغير  
المعذور فانقص للظواهر هذه المسئلة تعرف على ان الامر  
المطلق يقتضي تاذكركم والمخلاف هنا في امرين احدهما ان  
غير المعذور اذ ادى الظاهر في البيت قبل قومت المحبة لا يجوز  
عنده ويجوز عندنا بنا على ان الاصل في هذا اليوم المحبة عنه  
والظاهر عندنا وذلنا في المتن المذكور ونا بينهما ان المعذور  
اذا ادى

117  
اذا ادى كذا الظاهر هل ينقص اذا حضر المحبة ام لا فنذكره لا عن كذا  
ينقص لان الامر بالسبح بغير العذر وغير المعذور فالعزيب في هذا  
اليوم اقامة المحبة مع الظاهر الذي هو اصله في هذا ساقط من  
المعذور بطريق التخصه فاذا حضر المحبة صار كغير المعذور فانقص  
الظاهر **فصل** التكليف بما لا يطاق غيبا بخلها للاشعري  
لان الله لا يولي من الحكيم وقلوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها  
الغير ذلك من الايات ومغيبه في المنع لانه اتفاقا  
واقع عند في غيره اي واقع عند الاشعري في غير المنع لانه  
كايان الجحهم وعندنا ليس هذا تكليفا بما لا يطاق بنا على  
ان لعودة العبد تاثيرا في افعاله فوسطا بين الجبر والقدر  
وقد سبق فخره في الفصل المتقدم فان قيل التوزيع الجحهم لان  
على تقدير التوسط انما لان العبد غير قادر على ايجاد الفعل  
بل يوجد خلق الله تعالى فيكون التكليف بالنقل تكليفا بالمحال  
قلنا نعم لكن العبد قصد اختياره في المراد بالتكليف بالمحركة  
التكليف بالعمد اليها ثم بعد القصد الجحهم خلق الله تعالى  
لمحركة اي الحالة المذكورة باجراء عاداتها والتكليف بالمحركة  
بنا على قدر تدبيرها سببها الموقد اليها في الواو ومن القصد  
على ان الله تعالى باله لا يومن بالختياره لا يجوز جبره في الامور  
هنا جواب عن دليل الاشعري وموان الله تعالى علم في الازل

Copyrighting Saudi University